أزمة حماية الملكية الفكرية في الدول النامية: بين حق الابتكار وابتكار أزمة احتكار –دراسة حالة الصناعات الدوائية–

د. عبد الحفيظ مسكين – أ.خالد ليتيم

جامعة جيجل

ملخص: *استنتج منظروا الرأسمالية الأهمية الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية، فطرحوا مسألة أزمة القرصنة والتقليد وأجبروا الدول النامية على مناقشة ملف حول عولمة حماية الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية، لتعزيز إجراءات حمائية كافية لتكنولوجيا الدول المتطورة. نتج عنه التوصل إلى اتفاقية بشأن الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) التي تمتد أزماتها إلى مختلف الميادين شأن أزمة نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية، بالإضافة إلى أزمة الغذاء، ويبقى الدواء السلعة الأكثر حرجا اجتماعيا واقتصاديا فيما يتعلق بانعكاسات اتفاقية TRIPS ؛ فقد أثبتت الدراسة أن اتفاقية تربس فرضت حربا غير عادلة على صعيد الصناعات الدوائية، باعتبار أن الصناعة الدوائية في الدول النامية ناشئة، ولا تحوز آليات المنافسة، هذا ما يفرض عليها إعادة النظر في آليات الوقاية من أزمة عولمة حماية الملكية الفكرية.*

الكلمات المفتاحية: *الملكية الفكرية، أزمة التقليد، التكنولوجيا والإبراء، أزمة الغذاء، الدواء، تريبس.*

Abstract :*The theoreticians of the capitalism perceive the economic importance of the intellectual property protection, in the developing countries and it's obliged of discussing a file about the globalization of the intellectual property protection in the framework of the world trade organization in order to strengthen enough protective measures for the technology of the developed countries; that has resulted in coming up with an agreement about the commercial side of the intellectual property right (TRIPS) ,whose extends to serval fields as the issue of the high technology transfer into the developing countries, In addition to the agricultural product, The drug is still the most boring socially and economically concerning the repercussions of the intellectual property rights accord related to the trade .The survey has confirmed that the (TRIPS) accord has imposed an unjust war on the pharmaceutical industries, considering that those industries in the developing countries are still emerging and haven't got the competition mechanisms.*

Key words: *intellectual property, the crisis of technology, the food crisis, medicine, TRIPS*

مقدمة

يقول "Puter Drucker" في كتابه" ما بعد المجتمع الصناعي" :"إن إنتاجية المعرفة ستصبح يوما ما بالنسبة للبلد، للصناعة وللمؤسسة، العامل المحدد لتنافسيتها . والميزة المؤكدة هي القدرة على الاستفادة القصوى من المعرفة المتاحة، قبل أن يحصل المنافس عليها " . فقد حاول منظروا الرأسمالية تسويق المنظور الشامل للعولمة، الذي يعني شمولية القواعد القانونية المنظمة للعلاقات التجارية الدولية. سواء من الناحية الموضوعية؛ بتوسيع نطاق تنظيم العلاقات التجارية الدولية، ليشمل أغلب ميادين الحياة التجارية. أو من الناحية الجغرافية؛ بتطبيق الأحكام على أكبر قدر ممكن من الدول.

أثبتت ثورة الاتصال والمعلومات، وما أفرزته من تحول في أساليب الإدارة والتسويق، أن طموحات الرأسمالية لا يمكن تجسيدها بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات"، بعدما كانت مقتصرة في أعمالها على معالجة المسائل الجمركية وتحرير التجارة. فلم تعد الحقوق التجارية مرتبطة بإقليم معين فقط، وإنما امتدت لتشمل المعارف التكنولوجية التي تتوقف على الإبداع الفكري. فامتلاك المعلومة معناه امتلاك التكنولوجيا، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية تؤثر على نمط التجارة. ومن هذا المنطلق ألحت الدول المتقدمة على ضرورة تبني آلية تحمي من خلالها التكنولوجيا التي تروج لها السلع والخدمات محل التجارة، تولدت عنها دعوة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى إدراج ملف الملكية الفكرية ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. تمخض عن ذلك إدخال الحقوق الفكرية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة بتوقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة "TRIPS"[1] .

لقد حقق المتفاوضون عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغنية الأخرى انتصارا كبيرا، بتجسيد اتفاقية حقوق ملكية اختراع عالمية، تلزم البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بنظام ملكية على الطراز الأمريكي. تمتد قواعده لتشمل مجال

[1] TRIPS: Trad Related Aspect of Intellectiral Property Rights .

الغذاء والدواء، بعدما كان العمل يجري بوجه عام على حظر منح براءة اختراع للمنتج الدوائي. فجعلت اتفاقية " TRIPS " الحماية تنسحب إلى المنتج و طريقة التصنيع في ميدان الدواء على حد سواء. مما يخلق حاجزا أمام الصناعات الدوائية في الدول النامية، التي ألفت صناعتها الدوائية عمليات الهندسة العكسية، لصياغة طرق تصنيع مختلفة لأدوية مبرأة.

1-1-إشكالية البحث:إن الأساس في اتفاقية "TRIPS" كما في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة هو حماية الملكية الفكرية، مع فتح الأسواق العالمية لتكنولوجيا الإبداع الفكري، مما يؤدي إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة وصعوبة نقلها إلى الدول النامية؛ التي تفتقر إلى آليات المنافسة، خاصة في المجالات الحيوية كالصناعات الدوائية. فهي لا تملك القدرة المالية الكافية لبحث وتطوير منتجات دوائية. فالهدف المزدوج المرتبط بفتح الأسواق واحتكار التكنولوجيا الحديثة يجعل أزمة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية عملية تجري في إطار التناقض الصارخ في المصالح بين"الإمبريالية"، التي تشمل الدول الرأسمالية الصناعية، مالكة التكنولوجيا، وبين أطراف الرأسمالية في البلدان المحرومة من انجازات الثورة التقنية ومن إمكانيات استثمارها في تطوير اقتصادها الوطني، سيما في مجال الصناعات الدوائية.

فما طبيعة أزمة الملكية الفكرية في الدول النامية ؟

و سنحاول الإجابة على هذا السؤال المحوري من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما دواعي عولمة حماية الملكية الفكرية؛
- ✓ ماهي المجالات الأكثر تأزما بعولمة حماية الملكية الفكرية في الدول النامية؛
- ✓ ماهي آثار امتداد قواعد الابراء إلى الصناعات الدوائية في الدول النامية؟
- ✓ ماهي آليات الحد من أزمة احتكار الإبراء في قطاع الدواء؛

1-2- أهمية البحث: تتمثل أهمية دراستنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

✓ إن ا لتكنولوجيا غدت اليوم سلعة هامة في أسواق المبادلات التجارية الدولية. وما إدخال براءات الاختراع تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة التي تحمي تداولها، إلا دليلا

على صلته ا بالتجارة الدولية. وفي ظل معاناة الدول النامية من الفجوة التكنولوجية خاصة في مجا ل الصناعات الدوائية، والتي يمكن إرجاعه في منظور الدول المتقدمة إلى عدم التزام الدول النامية بالمعايير الدولية لحماية الملكية الفكرية .رأى الباحث أنه في الضروري دراسة العلاقة القائمة بين اتفاقية"TRIPS" وتنمية الأسواق ذات الصلة بالموضوع في الدول النامية.

✓ تأتي الصناعة الصيدلانية في المرتبة الثانية من حيث حجم المبيعات والأرباح بعد صناعة النفط. يتضح من هذه الإحصائيات أن للصناعة الصيدلانية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أهمية هذه الصناعة المتشعبة المبنية على المعرفة والتكنولوجيا و كثافة رأس المال الفكري والمادي. ورغم تعدد الاتفاقيات المنبثقة عن نشأة المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن الملاحظ هو قلة الدراسات التي تعالج أثر تلك الاتفاقيات على إتاحة الدواء للأفراد؛ على الرغم من أن بعضها كاتفاقية "TRIPS"، لها صلة وثيقة بتسويق المنتجات الدوائية خاصة في الدول النامية. حيث يظهر الدواء في مقدمة القضايا ذات الأهمية عند التعامل مع اتفاقية "TRIPS".

1-3- أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

✓ التعرف على دواعي النظام الجديد لحماية الملكية الفكرية، ومدى اسهام أزمة القرصنة والتقليد في عولمة الحماية؛

✓ الوقوف على آثار أزمة عولمة الملكية الفكرية في قطاعات التنمية في الدول النامية؛ والتي تمتد لتشمل أزمة نقل تكنولوجيا إبراء، أزمة غذاء، أزمة دواء؛

✓ تحليل العلاقة بين حماية الملكية الفكرية وأزمة تنمية قطاع الصناعات الدوائية؛

✓ إبراز الآليات الكفيلة بالخروج من آثار أزمة اتفاقية التريبس على التنمية في الدول النامية بصفة عامة، وأزمة قطاع الدواء بصفة خاصة.

1-4- الدراسات السابقة

1. دراسة (ماجدة أحمد شلبي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004): "اتفاقية حماية الملكية الفكرية TRIPS وصناعة الدواء في مصر الأبعاد والتحديات". هدفت هذه

الدراسة إلى التعرض لصناعة الدواء في مصر في ظل اتفاقية TRIPS . وتوصلت إلى أن رفع وتحسين الكفاءة الفنية، كفاءة الأداء وجودة الإنتاج، تحديث الصناعة الدوائية. ضرورة ملحة في ظل التحديات الدولية واتفاقية TRIPS .

2. دراسة (عبد السلام مخلوفي، جامعة الجزائر3، 2008/2007): " أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية – دراسة حالة صناعة الدواء في الجزائر – ". توصلت إلى أن حقوق الملكية الفكرية، اعتمادا على اتفاقية تريبس، تحقق مصالح الدول المتقدمة في استعادة نصيبها السوقي الذي تعرض للتآكل نتيجة الانتهاكات التي لحقت بحقوقهم الفكرية، وعلى الدول النامية أن تدرك بأن عملية نقل التكنولوجيا ليست هدفا في حد ذاته؛ بل تساهم في بناء وتعزيز المقدرة التكنولوجية المحلية.

3. (دراسة ليلى شيخة، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006): عالجت اتفاقية حقوق الملكية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بالاسقاط على تجربة الصين، تم التوصل الى جملة من النتائج أهمها أن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر لايخضع بالضرورة على قوة قوانين الملكية الفكرية، بل يتعلق بظروف أخرى كالحوافز الضريبية وارتفاع مؤشر الابداع.

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على مختلف التساؤلات أرتأينا تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: أزمة التقليد ومسألة دمج الملكية الفكرية في الإطار التجاري متعدد الأطراف

1- الإطار المفاهيمي للملكية الفكرية: يرتبط مصطلح حقوق الملكية الفكرية ارتباطا وثيقا بأسمى ما يمتلكه الإنسان، وهو الفكر، ومن ثم كان من البديهي أن يطالب هذا الأخير بحقه في حماية فكره، فلا شك أن هذا الفكر قد يقود إلى اختراع ما، أو فلسفة معينة، وما إلى ذلك.

1-1 تعريف حقوق الملكية الفكرية

غالبا ما يشار إلى الملكية الفكرية، أو توصف بأنها" غير ملموسة"، أو "منتج العقل "ويمكن لهذا المنتج أن يتخذ شكل عمل منشور، كتاب أو قصيدة، ويصان حق إنتاجه بحق النشر والتأليف، أو يمكن أن يكون منتجا أو منهجا تصّنع نتيجة لمكتشفات أو ابتكارات جديدة ويصان بالامتياز، كما تعرف حقوق الملكية الفكرية على أنها "سلطة مباشرة يعطيها القانون للشخص على كافة منتجات عقله وتفكيره، وتمنحه مكانة الاستئثار والانتفاع بما تدر عليه هذه الأفكار من مردود مالي، للمدة المحددة قانونا، ودون منازعة أو اعتراض من أحد(ابراهيم يحيى، 2001، ص386.).

ومنه تشبه حماية حقوق النشر والتأليف أو الامتياز الناجمة عن الملكية الفكرية، حقوق الملكية المألوفة لدينا. وكما لمالكي هذه الحقوق حماية ممتلكاتهم من الانتهاك، فالأمر كذلك بالنسبة لأصحاب الملكية الفكرية.

إن النظرة الإستراتيجية لاستعمال رأس المال الفكري، من مهارات ومعارف قد تباينت عبر السنوات الأخيرة، إذ لم تحسن المؤسسات ولسنوات عديدة استغلالها للأصول غير الملموسة، ويمكن أن نوضح هذا التباين فيما يلي Anne Dy sin, Tugue Deboin) (1995, P 223:

2-1 تطور أهمية الملكية الفكرية

أ. النظرة التقليدية Reactive and Passive approach (مدخل تفاعلي وسلبي): وفقا لهذه النظرة، فإن دور ا لملكية الفكرية يتحدد في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة وتعزيز قدرتها على حماية الحصة السوقية ومركزها التنافسي في الأسواق.

ب.النظرة الحالية Proactive Systemic Approach (مدخل شمولي – تفاعلي) : وفقا لهذه النظرة، فإن الملكية الفكرية لا ينبغي استغلالها لأغراض دفاعية فقط، وإنما اعتبارها مركز ربح قادر على توليد القيمة من خلال التراخيص.

ج. النظرة المستقبلية Stratigic Approach (المدخل الاستراتيجي): وفقا لهذه النظرة، فإن الملكية الفكرية هي المحرك الرئيسي لأي إستراتيجية أعمال تضعها المؤسسة، وعلى المؤسسة اتخاذ أنظمة لإدارة الأصول الفكرية قصد التأكد من أن هذه الأصول استخدمت في مجالين رئيسيين تمثلا في الحفاظ على الموقع الاستراتيجي للمؤسسة في الأسواق المحلية والعالمية، و إيجاد أسواق جديدة تكسب المؤسسة إيرادات هامة.

2- أزمة القرصنة والتقليد وميلاد اتفاقية تريبس.

اقتصر عمل الجات خلال جولاتها السبع الأولى على معالجة المسائل الجمركية وحرية التجارة وقضايا الإغراق، و لم تتطرق لقضايا أخرى كقطاع الخدمات والمالية وغيرها من القضايا .وعرف مسار المفاوضات ركودا دام سبع سنوات بعد جولة طوكيو1979، إلى غاية انطلاق جولة الأورجواي (1986) والتي مثلت أطول وأعقد مرحلة من مراحل التفاوض التجاري متعدد الأطراف (1986. 1993) (عبد الواحد الغفوري، 2000، ص 42)

مهدت لمفاوضات الأورجواي جملة من الأحداث والتي شكلت فيما بعد محورا رئيسا للتفاوض، فقد شهدت هذه الفترة تنامي قوى صناعية جديدة على الساحة الدولية؛ شأن دول جنوب شرق آسيا والتي فاقمت من حالة التشنج في العلاقات التجارية الدولية، خاصة وأن بروز القوى الآسيوية كان مصحوبا بتنامي حالات القرصنة الفكرية والتقليد، وبرزت دول جنوب شرق آسيا كأكبر مناطق العالم قدرة على تقليد السلع الصناعية الدقيقة، غزت الأسواق العالمية بكميات هائلة من السلع المقلدة وبأسعار منافسة أثرت بشكل كبير على إمكانيات الدول المتطورة ؛ خاصة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية.

أمام تفشي ظاهرة القرصنة، وفي ظل تباين القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية، لجأت بعض الدول إلى إعاقة ما تم الاتفاق عليه في مفاوضات الجات السابقة واتخاذ قيود وإجراءات حمائية تعيق تجارة السلع فائقة التكنولوجيا، هنا دعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي إلى إدراج موضوع الملكية الفكرية ضمن

المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بداية جولة الأورجواي 1986؛ تمخض عن ذلك التوقيع على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، المتصلة بالتجارة TRIPS وهذا بعد المصادقة على الوثيقة الختامية لجولة أورجواي في 15 سبتمبر1993، وتم إقرار ذلك في أفريل 1994 بمؤتمر مراكش من خلال المصادقة على كافة الوثائق المتوصل إليها في جولة الأورجواي للمفاوضات متعددة الأطراف.(طلال محمد نور عطار،2007، ص45).

3- دواعي عولمة حماية حقوق الملكية الفكرية

الواقع أن هذه الدوافع تتعدد بتعدد دوافع الاتفاقية من جهة، وأطراف المسألة من جهة أخرى، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

3-1 دوافع الاتفاقية

أ –**الدوافع القانونية** :يقصد بالعولمة من الناحية القانونية شمولية القواعد القانونية المنظمة للعلاقات التجارية الدولية سواء من الناحية الموضوعية أو من الناحية الجغرافية، ويقصد بالعولمة في الناحية الموضوعية اتساع نطاق تنظيم العلاقات التجارية الدولية ليشمل أغلب ميادين الحياة التجارية، بعد ما كانت اتفاقية الجات مقتصرة في أعمالها على معالجة المسائل الجمركية وحرية التجارة، وتقصد بالشمولية أن تطبق الأحكام على أكبر قدر مـــن الدول.(فلاح كاظم المحنة، 2002، ص144).

تم ترجمة ذلك باكتمال الركن الثالث من أركان العولمة (مثلث برمودا) بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تمخضت عن مفاوضات جولة أورغواي، لتشمل جوانب متعددة من التجارة، وتمتد إلى الجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية، والتي صادقت عليها 123 دولة.

ب –**الدوافع الاقتصادية** :اتسع نطاق الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية من الناحية المؤسسية ليشمل منظمة التجارة العالمية، ليتفق ذلك مع ما شهدته الساحة الاقتصادية من تحولات عديدة؛ تميزت بالتغير في مصادر اكتساب مزايا تنافسية، وبروز الملكية الفكرية كميزة تنافسية فعالة، مع ازدياد الأهمية النسبية للأسواق، وخاصة أسواق الدول النامية للشركات متعددة الجنسيات(فلاح كاظم المحنة 2002، ص144).

2-3 الاتفاقية بين التأييد والمعارضة

أ–من وجهة نظر المؤيدين للاتفاقية:

–زيادة معدل نقل التقنية والاستثمار الأجنبي في الدول النامية، وهذا ما يساهم في نشر المعرفة الفنية،

–الرفع من الميزانية المخصصة للبحث والتطوير(D & R) لصالح الصناعات الدوائية، مما يساهم في بعث أدوية جديدة، على اعتبار أن قانون الحماية يشجع الباحثين على الإبداع وتسويق اختراعاتهم،

–المساهمة في تحسين الأوضاع العامة للمواطن، من خلال الحصول على التكنولوجيا ذات الجودة العالية.

ب– أما وجهة نظر المعارضين للاتفاقية فترتكز على أن:

–التناقص الكبير في زيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير في البلدان النامية نتيجة لعاملين أساسيين يتمثلان في افتقار الدول النامية إلى البنية التحتية والأموال اللازمة، في ظل عدم وجود قوانين الحماية؛ واستفادت الدول النامية من التقنية الأساسية من خلال عملية الهندسة العكسية، وذلك قبل الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

–احتكار الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، نظرا لما تتمتع به من حرية تامة في تسويق منتجات نهائية أو شبه نهائية، وهذا يعني انتشار سوق الاحتكار، يصحبه ارتفاع في قيمة الأسعار، والتي لا تعكس القيمة الاقتصادية للمنتج المتمثلة في تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المعقول والمقبول، لكن تتولى هذه الشركات تعظيمها دون أدنى اعتبار لتلك المقاييس.

– ارتفاع قيمة التعويض المالي؛ كأسعار الأدوية المحمية بالبراءة، وذلك نتيجة لارتفاع طول فترة الحماية " 20 سنة."

ومنه لنا أن نقول بأن المحدد الرئيسي لأخذ هذا الموقف أو ذاك، يتعلق بالمستوى التنموي والتطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي وصلت إليه الدولة واقتصادها، وهذا ما يجعل النظر في آثار الاتفاقية متباينا تباين البلدان، يتطلب دراسة وافية

لانعكاسات عولمة الملكية الفكرية في إطار اتفاقية "TRIPS" على كل جزء من أجزاء العالم، وعلى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، في ضوء معطيات تحكم البلدان محليا وعالميا. **فما هي انعكاسات الاتفاقية على واقع التنمية في الدول النامية؟**

ثانيا:المجالات الأكثر تأزما بالاتفاقية: أزمة تكنولوجيا وإبراء، أزمة غذاء، أزمة دواء.

باعتبار الدول النامية المستهلك الأول للابتكارات الغربية؛ تلوح في الأفق انعكاسات حتمية على مختلف الميادين، على غرار الاستثمارات ونقل التكنولوجيا والتنمية الزراعية، إلى جانب الانعكاسات الخطيرة على سوق الأدوية والتي سنتناولها في عنصر مستقل في حين سنتناول الميادين الأخرى فيما يلي:

1- "TRIPS" وأزمة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية

1-1تحديد المفاهيم: ارتبط لفظ التكنولوجيا بالثورة التي أحدثتها العلوم في مختلف مجالات الحياة؛ طافت حول سطحها تعاريف بسيطة؛ كعملية تحويل العمل اليدوي إلى عمل آلي .غير أن التكنولوجيا في أعماقها تثير الكثير من الجدل، فهي من مرادفات العلم؛ هل هي التقنية التي أدت إلى المنتج النهائي .أم هي المنتج النهائي في حد ذاته؟(نصيرة بوجمعة سعدي، د س ن،ص18)

أ- تعريف التكنولوجيا : عموما للتكنولوجيا تعريفات متعددة؛ حيث عرفتها الأمم المتحدة و المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتقدم التابعة لها على أنها" المعرفة المنظمة المؤدية لتصنيع المنتج أو تطبيق طريقة معينة لتقديم خدمة ما .بما فيها أية معرفة إدارية أو تسويقية مرتبطة بها؛ فالتكنولوجيا خليط من الآلات والمعرفة؛ مترجمة للإنتاج الفكري في صورة استخدام عملي من خلال منتجات وخدمات تدعى انجازات التكنولوجيا.

ب- تعريف نقل التكنولوجيا :يعرف نقل التكنولوجيا على أنه" إيصال التقانة المنتجة أو المستخدمة من موقع معين لغرض محدود وتطبيقها في موقع آخر" وهناك نوعين من النقل :

✓ **النقل الرأسي للتكنولوجيا** :وهو النقل الذي يتم داخل الدولة بين مراكز الأبحاث والأسواق، لتحويلها إلى سلع استهلاكية مرورا بمراكز التصنيع،

✓ **النقل الأفقي للتكنولوجيا** :وهو ما يميز الحالة التي تحدث بين الدول المتطورة والنامية.

ومن تعريف التكنولوجيا ندرك أن عملية النقل التي تتم بين الدول المتقدمة والمتطورة ليس بنقل التكنولوجيا، لأن نقل الآلات والمعدات والسلع يعتبر مجرد نقل لإنجازات التكنولوجيا، وفي صالح الدول النامية أن يكون النقل الأفقي للتكنولوجيا مصحوبا بالنقل الرأسي لها، لأن هذا الأخير من شأنه تكييف التكنولوجيا المنقولة أفقيا مع التراكم المعرفي للدول النامية.

2-1 عولمة الحماية ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية

لقد حاول منظروا الرأسمالية تسويق مقولة مفادها أن الاتفاقية فضاء رحب لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية؛ حيث تشير المادة السابعة(ليلى شيخي، 2007/2006، ص51)، إلى أنه من شأن حماية حقوق الملكية الفكرية أن تساهم في نشر التكنولوجيا ونقلها لصالح منتجي المعارف التقنية ومستخدميها. لكن ذلك صرح به بطابع لا يكتسي الإلزامية أو التأكيد، وإنما مجرد افتراض حدوث ذلك.

وتشير المادة الثامنة في جزئها الثاني(ليلى شيخي، 2007/2006، ص51) إلى أنه يجوز للدول اتخاذ تدابير لمنع مالكي تلك الحقوق من إساءة استخدامها، أو منع اللجوء إلى ممارسات تؤثر سلبا على نقل التكنولوجيا، وهو ما تلجأ إليه بعض الدول الصناعية باتخاذها تدابير متشددة في نقلها لملكياتها التكنولوجية (Trips-plus)[2]، وفي ظل ذلك يجوز للدول النامية الأعضاء اتخاذ تدابير أقل تشددا كالتراخيص الإجبارية لتخفيض تكلفة نقل التكنولوجيا.

[2] لإلتزامات المضافة إلى اتفاقية تريبس؛ والتي عادة ما تفرضها الولايات م.أ على بعض الدول.

هناك إلحاح واسع من قبل الدول المتقدمة على أن اتفاقية تربس تساعد على نقل التكنولوجيا، على الرغم من أن الدراسة الوافية لمضامين تلك المواد ذات الصلة بهذا الجانب، تؤكد بأن عملية نقل التكنولوجيا إلى ا لدول النامية مرهونة برغبة الدول المتطورة تكنولوجيا في نقلها من عدمه، وبالكيفية التي تتلاءم ومصالحها في الدول النامية

ويبقى استقطاب الاستثمارات الأجنبية ضرورة ملحة للدول النامية، هذا لارتباطه بنقل التكنولوجيا الحديثة، مع ربط ذلك بحماية الملكية الفكرية الأجنبية واستغلالها في مشروعات استثمارية ملبية لمتطلبات التنمية.

وبهدف حماية تلك الحقوق تقوم الشركات الأجنبية بتوفير التكنولوجيا للدول النامية؛ بدرجة خاصة عن طريق الاستثمارات المباشرة، بإقامة مشاريع ممولة من قبلها بالكامل، أو إقامة مشاريع مشتركة، أو بتقديم تراخيص للإنتاج والتصنيع واستعمال حقوق الملكية الصناعية.

غير أن معظم الدول النامية تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار مشاريع مشتركة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المملوكة بالكامل تمكن المستثمر الأجنبي من الحفاظ على الأسرار التكنولوجية، ومن الوسائل التي تساعدها في استقطاب تلك الاستثمارات توفيرها لقاعدة حماية قوية للملكيات الفكرية الأجنبية.

هناك تفاؤل كبير من قبل العديد من الدول النامية بشأن النتائج المرضية التي حققها التزامها بقوانين الملكية الفكرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يؤكد ذلك الدراسة التي قام بها "EdwinMansfield & J-Y.Lee "، في بحث العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر، بدراسة تطبيقية على تأثير ضعف قوانين الحماية على رفض الشركات الأمريكية القيام باستثمارات مباشرة مشتركة في عينة مختارة من الدول (Edwin Mansfield & J-Y.Lee ,1996, p4.)، مبينا وجود علاقة طردية بين عدد اتفاقيات التراخيص التكنولوجية والمستويات

المختلفة لتغير قوانين حماية الملكية الفكرية، ويبدو ذلك في أشده بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في حالة ضعف نسبة مؤشر البراءات.

ومن هنا أصبح وجود نظام محكم للحماية من شروط نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية، ويبقى ذلك نسبيا؛ فالواقع يفيد أن نقل التكنولوجيا يمكن أن يتم في ظل غياب الصرامة في القوانين، وحقيقة ذلك أن عملية النقل هذه تتم بين الشركة متعددة الجنسيات الشركة الأم وفروعها، مما يشكك في استفادة المنشآت المحلية من تلك التكنولوجيا المنقولة.

2- حماية حقوق الملكية الفكرية وأزمة الغذاء في الدول النامية.

هناك اتفاق واسع على أهمية الاستخدام المتواصل للموارد الجينية النباتية في مجال الزراعة والغذاء، لكن تطفو آثار أزمة غذاء في ظل احتضان حقول الدول النامية لأغلب تجارب الشركات متعددة الجنسيات، ومن ثم استغلال نتائج تلك التجارب، يثير الكثير من الجدل مع امتداد نطاق الحماية إلى الأصناف النباتية المعدلة وراثيا، فكيف عالجت اتفاقية تربس هذا الموضوع، وما هي انعكاسات ذلك على ا لتنمية الزراعية في الدول النامية؟

2-1 السوق الزراعية العالمية.

أصبحت الزراعة كثيفة العلم والتكنولوجيا، بإطلاقها لما يعرف بالثورة الخضراء والهندسة الوراثية، وشهد قطاع الزراعة تطورات عديدة الفترة التي واكبت توقيع الاتفاقية نذكر منها:(عز الدين بن تركي، 2007، ص198.199)

✓ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال نسج الهياكل الكلية للإنتاج والاستهلاك الغذائي في العالم، إذ تشير إحصاءات فدرالية الصناعات الغذائية للإتحاد الأوروبي CIAA إلى أن 62% من الصادرات و 70%من الواردات الزراعية تقوم بين البلدان الصناعية، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيسي في النمو المتزايد للتجارة العالمية في السلع، هذا ما يؤكد التركز المتزايد في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات.

✓ إن التركز المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتسويق السلع الزراعية، كان مشجعا لانتشار المنتجات النمطية والتي تتمتع بعلامات تجارية عالمية، هذا ما أدى إلى عولمة أنماط الاستهلاك .وتتوزع الشركات المعولمة للسلع الزراعية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لأمريكية.

✓ التنمية الزراعية أصبحت تعتمد كثيرا على التنوع البيولوجي الذي يوجد منه أكثر من 90% في الدول النامية، والذي أصبح محل بحث وتطوير في مخابر الشركات متعددة الجنسيات، هذا ما فتح المجال لفرص تكنولوجية جديدة كزراعة أنسجة الخلايا والهندسة الوراثية و الاستنساخ، وما ينتج عنه من تحسين للسلالات والأصناف النباتية. أدى ذلك إلى اعتماد ما يعرف بحقوق المربين على الأصناف النباتية الجديدة (4) القاضي بالحصول على براءات اختراع على أجناس كاملة من النباتات كالقطن وطرق إنتاج خاصة كطرق نقل الجينات، وتشمل البراءة أي نبا ت يحوي تلك الجينات، ومن هنا فإن مزارعي الدول النامية مطالبون بدفع تكاليف البذور المبرأة، مع حرمانهم من إعادة استخدامها.

✓ حقق عدد براءات الاختراع البيوتكنولوجية نموا ملحوظا؛ إذ تم منح حوالي 25 ألف براءة اختراع في العالم ما بين (1990 -1995)، وتتقدم الدول المتطورة وشركاتها العالمية في هذا المجال.

2-2 تأثير اتفاق"TRIPS" على التنمية الزراعية في الدول النامية

أثارت المادة (27/ 3 ب) (عصام البهجي، ص52) من اتفاق"TRIPS" جدلا كبيرا، والتي تنص على أنه؛ " للدول الأعضاء أن تستعبد من إمكانية الحصول على براءات الاختراع النباتات والحيوانات، بخلاف الأحياء الدقيقة والطرق البيولوجية في جوهرها، لإنتاج النباتات والحيوانات عدا الأساليب والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة"، حيث يقصد بالطرق البيولوجية الطـــرق الطبيعية في تكاثر النبات، باتحاد خليتين أساسيتين (البويضة واللقاح)، والحصول على بويضة مخصبة بعد الاندماج الخلوي، والتي تنمو حتى تكون البذرة(عصام البهجي،2007، ص52)، هذه

العملية تؤدي إلى حدوث تحسينات هائلة في النبات. والطرق غير البيولوجية لإنتاج النبات تتعلق بإدخال تعديلات في المادة الوراثية للنبات الموجودة في الجينات المحمولة علىDNA، ويصبح بذلك الصنف النباتي المعدل وراثيا هو صنف تم التدخل في تركيبته الوراثية بما يساهم في تحسين خصائصه، بالشكل الذي يجعله يحقق نتائج جيدة من حيث المحاصيل أو اللون والطعم، وهذا النوع من الطرق حظي بنظام حماية وفقا لاتفاق ''TRIPS''؛ وذهبت الاتفاقية إلى أن الحماية تكون إما من خلال براءات الاختراع أو بنظام خاص فعال، أو الجمع بينهما، وعدم الالتزا م بأسلوب معين ناتج عن الضغوط التي مارستها الدول النامية؛ حيث أن الالتزام ببراءات الاختراع يفرض دفع مستحقات الإبراء مع كل جيل من الزراعة ناتج عن البذور الأصلية، لأن نظام البراءة يحمي العمليات كما يحمي المنتجات، وتهدف الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق ما يعرف بالإخضرار الدائم"Evergreening" أي استمرار الحصول على عائدات احتكارية من الاختراع الأول.

سارعت الدول المتقدمة إلى المطالبة بحماية موارد جينية رغم قيام مزارعي الدول النامية بمجهودات ضخمة على مدار آلاف السنين، للحفاظ على تلك الموارد الجينية، لذلك فلا غرابة إذا علمنا أن الكثير من المحاصيل الأمريكية تعتمد على موارد جينية تم الحصول عليها من دول أخرى نامية، ولعل ما تعرضت إليه بعض الدول النامية من اعتداءات على حقوق المعرفة الوطنية، يوضح مدى خطورة القرصنة الجينية، وضرورة التصدي لها نعت ذلك بالقرصنة الجينية (Genetic Proy) (مارتن هور، 2004، ص104)

إن اتفاقية''TRIPS'' تجعل الدول النامية في مواجهة سيل من براءات الاختراع القائمة في مخابر الشركات متعددة الجنسيات على موارد طبيعية معظمها من حقول وأدغال البلدان النامية خاصة الهند، هنا يتحمل المزارع في الدول النامية أعباء ترفع من تكاليف الإنتاج وتجعل من هذا القطاع الحساس والذي يرتبط مباشرة بأزمة التغذية يدق ناقوس الخطر.

ثالثا: إبراء الدواء استدامة لأزمة الاحتكار لمدة 20 عاما

حظيت المنتجات الدوائية باهتمام كبير في اتفاق "TRIPS" لما تشمله من براءات اختراع، سواء تعلق الأمر ببراءة المنتج، أو الطريقة الصناعية، هذا إلى جانب حماية المعلومات السرية غير المفصح عنها.

1- القواعد الخاصة بحماية الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية: نتناول في هذه الدراسة حماية المعلومات غير المفصح عنها، وكذا براءات الاختراع الدوائية:

1-1 حماية المعلومات الدوائية غير المفصح عنها: وهي كل ما يرتبط بالبيانات السرية والمعلومات الأخرى التي يلزم تقديمها إلى الجهات الحكومية للحصول على ترخيص بتسويق الأدوية، أو المنتجات الكيميائية الزراعية، والتي تتضمن كيانات كيميائية جديدة:

أ- **نظام تراخيص تسويق الأدوية:** يتطلب ظهور الدواء الجديد في السوق الحصول على ترخيص من الجهات المختصة بتسويق هذا المنتج، وعلى ذلك فإن الحصول على ترخيص بتسويق المنتج الدوائي يتطلب تقديم معلومات لا يفصح عنها(سرية) ، وذات قيمة تجارية متعلقة بالتركيبة الكيميائية.(حسام الدين عبد الغني الصغير، 2003، ص122،123)

ب- الشروط الخاصة بحماية المعلومات غير المفصح عنها: أوجبت المادة (3 /39) شروطا خاصة بالمعلومات الواجب تقديمها إلى الجهات الحكومية للترخيص بتسويق الأدوية، وهي كما يلي: (حسام الدين عبد الغني الصغير، 2003، ص123).

الشرط الأول :أن يكون تقديم البيانات لازما للحصول على ترخيص بالتسويق؛ تشمل البيانات عمليات التجارب والاختبارات.

الشرط الثاني :أن تحتوي المنتجات الدوائية على كيانات كيميائية جديدة.

الشرط الثالث :بذل جهود معتبرة في سبيل التوصل إلى المعلومات؛ فالاختبارات المختلفة الجارية بعد اكتشاف الدواء على الحيوان، ثم عدد قليل من المرضى، ثم على

عينة أكبر للتأكد من أمان وفاعلية الدواء، وصولا إلى طلب الترخيص بتسويقه، تعني أنها تمر بمراحل طويلة تحتاج إلى جهود كبيرة بما في ذلك المجهودات المالية الضخمة.

2-1 براءات الاختراع الدوائية:أولت اتفاقية "TRIPS" اهتماما بالغا لبراءات الاختراع الدوائية مميزة بين نوعين من البراءات؛ براءة المنتج الدوائي، وبراءة الطريقة الصناعية:

أ- براءة طريقة الصنع :وهي الحالة التي ينتج عن الاختراع ابتكار طريقة جديدة لإنتاج شيء موجود من قبل، فيتحول الاختراع في هذه الحالة إلى الطريقة الجديدة التي لم يسبق استخدامها للوصول إلى هذه النتيجة(ريم سعود سماوي،2008 ، ص97).

فالمنتجات تتعدد بأسماء أوعلامات تجارية مختلفة؛ مثلا مادة (Acid acetyl salicylic) تصنع بطرق مختلفة تحت علامات تجارية مختلفة أشهرها :أسبرين، أسبو، أسكين وغير ذلك. إن منح براءة اختراع الطريقة الصناعية من شأنه تشجيع الإسهامات في مجال البحث والتطوير للوصول إلى أجود وأحدث الوسائل في مجال التقدم الصناعي.

ب- براءة المنتج الدوائي :نصت المادة 28 من اتفاقية "TRIPS" على أن براءة الاختراع تمكن صاحبها منع أطراف أخرى من الحقوق التالية:

✓ **الصنع**: ولا أهمية للكمية؛ لأن الصنع يختلف عن الإنتاج التجاري، باعتبار أن الأخير يكون بمقادير كبيرة في حين يتحقق الأول ولو كانت الكمية المنتجة علبة واحدة؛

✓ **الإستعمال**: ويقصد به استخدام المنتج الدوائي محل البراءة لأغراضه؛

✓ **العرض للبيع أو البيع**: من خلال الأنشطة التسويقية من البيع والتوزيع والعرض الترويجي لغرض البيع، والذي يصدر عن شركات دون إذن صاحب البراءة،

✓ **الإستيراد**: ويقصد به استيراد الدواء محل البراءة دون رخصة استيراد.

2- أزمة الدواء في عولمة طريقة الإبراء

هناك عوائق قانونية يترجمها واقع الصناعات الدوائية .من شأن ذلك تضييق مبادئ المصالح العامة لاتفاقية "TRIPS" على أرض واقع الدول النامية.

2-1عوائق قانونية: نذكر منها على وجه الخصوص:

أ- عقبات المادة (31): ومن بين العقبات القانونية نذكر ما نصت عليه المادة (31) وغيرها من القوانين التي تدفع بالشركات الدوائية العالمية إلى اتخاذ تدابير انتقامية وضغوطا على البلدان النامية فيما يتصل بتطبيق براءات اختراع الأدوية ضد المصلحة العامة. فالمادة (31) تتيح للدول الأعضاء فرصة اتخاذ تدابير معيقة لمنح التراخيص التي من شأنها المساس بحقوق البراءات الدوائية(ريم سعود سماوي دار الثقافة،2008 ، ص98).

ب- الممارسات السلبية في البيئة الدوائية: إن تنفيذ "TRIPS" لا يمر دون صعوبات خاصة فيما تعلق الأمر بحرية الحصول على الاستثناءات القانونية لبراءات الاختراع الدوائية؛ على غرار قانون التجارة الأمريكي 301 ؛ فقد هددت و.م.أ في عدة محطات البلدان النامية نظرا، لقراراتها ذات الصلة بالمصلحة العامة، وفرضت عليها قيود جديدة (TRIPS-PLUS).

2-2 أزمة ارتفاع الأسعار وصعوبة نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدواء:يشهد واقع الصناعات الدوائية في الدول النامية جملة من العقبات على صعيد الإنتاج والتسويق منها:

أ- زيادة أسعار المنتجات الدوائية نتيجة للقوة الاحتكارية التي يفرضها صاحب البراءة على كافة أوجه التجارة؛ فإذا اتجهنا نحو التصنيع بموجب امتيازات، فإن هذه الأخيرة لن تكون هبة مجانية، وإذا اتجهنا نحو الاستيراد المباشر فإن الأمر لن يكون أفضل حالا،

ب- إدعاء تكاليف مغالى فيها بخصوص أنشطة البحث والتطوير، كانت وراء ارتفاع أسعار الأدوية وتكاليفها، والسبب الرئيسي الذي تركز عليه شركات الدواء العالمية في المطالبة بحقوق ملكية فكرية قوية وطويلة المدى للأدوية الجديدة، أثبتت الدراسات والتجارب أن التركيز على وجود نظام محكم لحماية الملكية الفكرية، يكون مرتبطا

أكثر بالقطاعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية سهلة التقليد بصفة عامة، وبنقل تكنولوجيا الصناعات الدوائية بصفة خاصة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول يوضح تأثير تعديل قوانين البراءات على عدد اتفاقيات تراخيص التكنولوجيا الحيوية مقارنة بمتوسط المجموعات السلعية الأخرى.

القطاعات التكنولوجية	**الدول حسب مستوى تقوية القوانين**	عدد الإتفاقيات		التغير
		1994-89	2002-97	
التكنولوجية الحيوية الصيدلانية، الكيميائية)	ضعيف	12	3	9-
	متوسط	11	4	7-
	مرتفع	9	7	2-
متوسط المجموعات السلعية الأخرى	ضعيف	16	17	1+
	متوسط	5	7	2+
	مرتفع	8	18	10+

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

Mastaka Fujita, Foreign Direct investement and develeping Countries, Asian ,Develepement Bank, Incentive Course on Investment, February, P17:www.adb/Document/Events/2005/Intensive.Course.Investement/Foreign.direct-investement.(22/01/2014.)

إن الجدول يؤكد امتناع الدول المتطورة عن ترخيص التكنولوجيا الحيوية للدول النامية، مهما كان مستوى التغير في الحماية المقدمة للبراءات، ربما يعود ذلك إلى المكانة الإستراتيجية التي يشكلها هذا القطاع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، ما يدفعها إلى احتكاره. وبالنسبة للتكنولوجيا المنقولة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الدراسات التجريبية تثبت أن ضعف قوانين الحماية يمنع المستثمرين من المخاطرة بإقامة مشاريع لصناعات دوائية في الدول النامية،

رابعا: بدائل ادارة أزمات حماية الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية

يتوافر في الاتفاقية نوع من المرونة .يمكن للدول النامية استغلالها لتوفير منتج دوائي بأسعار معقولة.

1- الاستثناءات من الحقوق الحصرية(ريم سعود سماوي، 2008، ص 97) تبرر الاتفاقية استخداما للبراءة دون إذن صاحبها ضمن الشروط التالية:

- ✓ أن تكون الاستثناءات محددة، وضمن ضوابط معينة؛
- ✓ أن لا تؤثر على المصالح المشروعة لصاحب البراءة؛
- ✓ مراعاة التوازن ما بين الحقوق، ويمكن تحديد أهم تلك الاستثناءات فيما يلي:

1-1 الاستخدام التجريبي والاستيراد الموازي.

أ- الاستخدام التجريبي :وهو استخدام لأغراض غير تجارية دون تفويض من صاحب البراءة، كطلب لاحق بترخيص تطوعي أو لتطوير المنتج،، بالرغم من أن هذا الامتياز مسموح به بشكل واضح في الاتفاقية، إلا أن الواقع يؤكد عزوف الدول النامية عن التعامل به، باستثناء بعض القوانين التي تجيز هذا الاستثناء لأغراض البحث العلمي.

ب- الاستيراد الموازي (الاستهلاك الدولي): ويقصد بمبدأ الاستيراد الموازي، أنه يحق لأية دولة استيراد المنتج المحمي بالبراءة بأسعار معقولة نسبيا، من طرف ثالث يتمتع بترخيص من المحتكر الأصلي، بتسويق المنتج في الأسواق المحلية؛ إذ يحق لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية إدخال مستوردات موازية، هذا من شأنه توسيع سوق الأدوية، ويساعد الدول النامية على الحصول على الأدوية بأرخص الأسعار.

هناك اعتراف واسع بمبدأ الاستهلاك الدولي للبراءات، حيث تبنت ذلك المجموعة الإفريقية في النظام المشترك للملكية الصناعية، وهو حل مناسب للدول التي ليست لديها بنية تحتية تتيح لها تصنيع الأدوية الجنيسة باستخدام تراخيص إجبارية، ونظريا فهي مخولة للحصول على تراخيص إجبارية لاستيراد الأدوية، لكن العقبة هنا هي أن اتفاقية"TRIPS" لا تسمح بالاستيراد الموازي للأدوية الجنيسة وإنما فقط للأدوية الأصلية بأسماء تجارية محمية ببراءة اختراع، مما يغلق الأبواب أمام مصدر رخيص للأدوية

2-1 إستثناء بولار [3]**(الأدوية الجنيسة المماثلة للدواء الأصلي)**: وهو استخدام الاختراع المتعلق بالمنتج الصيدلاني لإجراء التجارب والأبحاث عليه وتخزين المنتج إذا اقتضى الأمر لغايات طرح هذا الدواء في السوق بعد انتهاء مدة حماية الدواء الأصلي، وهو يساعد على طرح أدوية مماثلة للدواء المبتكر بأقل التكاليف، ما يشجع روح البحث في الدول النامية.

هناك توجه متزايد نحو استغلال مزايا هذا الاستثناء في الدول المتطورة، عكس الدول النامية التي لا تزال معظم تشريعاتها غير متضمنة لمبدأ استثناء بولار. وعلى الرغم من إجازة الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية استبدال الأدوية الأصلية بالأدوية الجنيسة، إلا أن هناك عقبات قانونية تعترض سوق الأدوية في هذا الشأن منها:

أ- كثرة براءات الاختراع لحماية نفس الدواء؛ فبعد حماية براءة الاختراع للمادة الفعالة، يلجأ صاحب البراءة إلى طلب براءات تخص العمليات والشكل الصيدلاني، مثل أقراص الدواء، بهدف تمديد فترة الحماية واحتكار السوق،

ب- تمديد فترة الحماية للأدوية المبتكرة،

جـ- تجميد إنجاز الدراسات والاختيارات على الأدوية الجنيسة قبل انقضاء فترة حماية الدواء المبتكر. "الذي تتضمنه الماد ة 30 " .

2- التراخيص الإجبارية:إذا كان لصاحب البراءة في الأصل، حرية استغلال اختراعه المحمي ببراءة أو السماح باستغلاله، فإنه يجوز لأطراف أخرى استغلال الاختراع دون موافقة صاحبها، إذا برر ذلك بأسباب ذات صلة بالمصلحة العامة.

وبمقتضى المادة (31) من الاتفاق -كما تقدم ذكره -يمكن استخدام براءة الاختراع دون إذن صاحب الحق، والوارد بعنوان" الاستخدامات الأخرى"، بدون

[3] يعود في أصله إلى القانون الأمريكي للمنافسة والبراءة سنة 1984، والقرار الصادر من المحاكم الأمريكية بشأن النزاع القائم بين شركتي، (Roche product TNC) و(Bolarpharmaceutical).

الحصول على موافقة صاحب الحق .لكن حددت "تريبس "ذلك ضمن شروط، لا تشكل حلا مرضيا سيما لدى الدول الأقل نموا، التي تعاني من بنية ضعيفة.

يعد الترخيص الإجباري أكثر الوسائل التي تخدم قطاع الصحة العامة في الدول النامية، التي لديها بنية أساسية ذات مستوى متقدم فيما يتعلق بالصناعات الدوائية، واستغلال ذلك فيما يلزم من التدابير لحماية الصحة العامة والتغذية.

التطورات السابقة، تؤكد أنه على الرغم من إلحاح اتفاق "TRIPS" على إلزامية منح تراخيص إجبارية في ما يتصل ببراءات اختراع الأدوية، فهو من جهة لم يقدم استثناءات كافية ولازمة في حاجة الدول الأقل نموا لخدمة المصالح العامة، باعتبار ضعف بنيتها الأساسية سيما فيما يتعلق بالشروط الواردة في بعض فقرات المادة31 .

3- آفاق تنمية أسواق الأدوية في الدول النامية في ظل تحديات"TRIPS"

التطورات الحاصلة لحد الآن؛ والتعديلات التي يمكن إدخالها على براءات اختراع الأدوية على المستوى المحلي، أو متعدد الأطراف؛ ليست بالضرورة حلا جذريا للحصول على أدوية بأسعار معقولة لشعوب الدول النامية. وبين الإستيراد المباشر والحصول على عقود التراخيص للتصنيع المحلي، قد تواجه الدول النامية صعوبات، خاصة بعد انقضاء الفترة الانتقالية؛ ولإيجاد حل من الضروري تحقيق توافق في المصالح والآراء بين شركات الأدوية متعددة الجنسيات، وأنظمة الدول النامية من جهة، وخلق شراكة إستراتيجية جنوب – جنوب من جهة أخرى(OMS/OMC , 2001, P.11).

خاتمة

عالجت هذه الدراسة أزمات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في الدول النامية بصفة عامة وأزمة امتداد قواعد الحماية إلى الصناعات الدوائية بصفة خاصة.

ومن خلال الدراسة يتضح جليا أن الملكية الفكرية وما تشمله من ابتكارات جديدة، أو تهذيب لابتكارات قائمة، تعد من أهم العوامل التي ينتقل أثر حمايتها إلى النمو الاقتصادي. فأصبحت الملكية الفكرية قادرة على خلق مزايا تنافسية خاصة في

الدول النامية، والتي أجبرت على مناقشة ملف حول عولمة حماية الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية، لتعزيز إجراءات حمائية كافية لتكنولوجيا الدول المتطورة . نتج عنه التوصل إلى اتفاقية بشأن الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS الذي تسري أحكامها على كافة الدول المنظمة إليها، خاصة الدول الضليعة في التقليد.

تمتد أزمات قواعد النظام الجديد للملكية الفكرية إلى مختلف الميادين شأن مسألة نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية؛ والتي تبقى مرهونة أكثر فأكثر على رغبة الشركات متعددة الجنسيات في نقلها من عدمه .بالإضافة إلى أزمة الغذاء، التي مصدرها سيل من براءات الاختراع قائمة في مخابر الشركات متعددة الجنسيات على موارد طبيعية متجذرة في حقول وأدغال الدول النامية، مما يجعل هذا المجال الحساس، والذي يرتبط مباشرة بمسألة الغذاء يدق ناقوس الخطر في الدول النامية.

في ضوء هذه النتائج نقدم الاقتراحات التالية آملين أن توجه شركات الدواء المحلية، وتساهم في تنشيط الأسواق الوطنية في ظل متغيرات البيئة الدولية، وبالخصوص اتفاقية تربس، نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ تطوير أنظمة الملكية الفكرية بما يتلاءم مع بنود اتفاقية TRIPS؛
- ✓ عدم الدخول في اتفاقيات أو قرارات تفوق ما نصت عليه الاتفاقية؛ كأحكام TRIPS-PLUS الأمريكية؛
- ✓ إقرار مبدأ المعاملة بالمثل من حيث المعايير والقيود، للدول التي تعيق، نقل تكنولوجيا المتطورة، والمروجة لمكياتها الفكرية؛
- ✓ الاستفادة أكبر ما يمكن من جوانب المرونة التي يتضمنها الاتفاق؛
- ✓ تقديم تسهيلات لتسجيل الدواء الوطني؛
- ✓ اللجوء للواردات الموازية، في حالة الاستيراد و الترويج للأدوية الجنيسة؛
- ✓ تطوير القدرات التقنية الذاتية، بخلق جسور التعاون بين مصانع الدول النامية والدخول في تكتلات إقليمية لتشكيل إستراتيجية مع شركات عالمية، لتغطية الأسواق المحلية؛

✓ استغلال جوانب المرونة الكامنة في استثناء بولار.

أ- المراجع باللغة العربية

1- روبرت أس تانسر، إدارة الملكية الفكرية في الخارج: حدود الحماية، استراتيجية العولمة، ترجمة ابراهيم يحيى، مكتبة العبيكان، بيروت،2001.

2- حسام الدين عبد الغني الصغير، حماية المعلومات غير المفصح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات، الدوائية في الدول النامية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2003 .

3- ريم سعود سماوي، براءات الإختراع في الصناعات الدوائية، التنظيم القانوني للتراخيص الإتفاقية في ضوء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) ، دار الثقافة، الأردن، 2008.

4- عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات التحديات و الفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة،2000.

5- عزالدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.

6- عصام البهجي للأصناف النباتية المعدلة وراثيا، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.

7- فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، دار وائل، الأردن، 2002.

8- ليلى شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، رسالة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006.

9- مارتن هور، الملكية الفكرية، التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة حل المسائل الصعبة، ترجمة أحمد السيد عبد الخالق، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 2004.

10- نصيرة بوجمعة سعدي، عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س.ن).

ب- المراجع باللغة الفرنسية

11- Act-up paris, entre doha et cancun www.actupparis.org/article1095.html

12-Anne Dy sin, Tugue Deboin, Sinterntionaliser, statistiques et techniques, DALLOZ, Paris, 1995.

13-OMS/OMC , Rapport de l'atelier sur la fixation différenciée des prix et sur le financement des médicament essentiels, tenu du 8 au 11 avril 2001, P.11:
www.who.int

ج– المراجع باللغة الانجليزية .

14-Edwin Mansfield & J-Y.Lee « Intellectual property protection and U.S Foriegn Direct investement » Review of Economic and Statistics 1996.